

كلمة  
المملكة العربية السعودية  
في مؤتمر الاستعراض الثاني لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

---

يلقيها : سعادة الدكتور/ سليمان بن حماد الخويطر  
نائب رئيس الهيئة الوطنية السعودية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة  
الكيميائية

في 1 / 4 / 1429 هـ الموافق 7 / 4 / 2008م

لاهاي - مملكة هولندا

نعيد/270

سعادة السيد الرئيس / السفير وليد بن عبد الكريم الخريجي ،

أصحاب السعادة رؤساء الوفود ،

معالي مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ،

أيها السيدات والسادة،،،

اسمحوا لي في البدء - السيد الرئيس - أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنية على اختياركم لرئاسة هذا المؤتمر الدولي الهام ، وإنني على ثقة أن ما تتحلون به من قدرات شخصية وخبرات دبلوماسية ستكون خير معين لكم على أداء هذه المهمة ، وأقدم باسم وفد بلادي جزيل الشكر لكل من شارك في الإعداد لأعمال هذا المؤتمر وعلى وجه الخصوص سعادة رئيس الفريق العامل المعني بالتحضير للمؤتمر السفير/ لين باركر، سفير المملكة المتحدة ، والذي كان لجهوده الدور الأكبر في التحضير الجيد لانعقاد هذا المؤتمر ، كما أن ما قامت به الأمانة الفنية من جهود حثيثة برئاسة سعادة مديرها العام السيد/ بفيرتر للإعداد للمؤتمر هو جدير بالثناء والتقدير.

السيد الرئيس ،

ينعقد هذا المؤتمر الثاني لمراجعة الاتفاقية ونحن نسعد بما أحرزته في هذه الفترة الوجيهة من نجاح وعالمية ملموسة ، تمثلت في العضوية الواسعة التي حظيت بها ، والتي تُعد دليلاً ساطعاً على مدى حرص المجتمع الدولي على التعاون من أجل حظر هذه الشريحة الخطرة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والمساهمة في تجنب البشرية ويلاتها ، وذلك وفقاً لما أشارت له الفقرة الأولى من الاتفاقية في ديباجتها والتي أكدت على تصميم الدول الأطراف على حظر وإزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

وقد كانت المملكة العربية السعودية من أولى الدول التي انضمت لهذه الاتفاقية وعملت على تنفيذها على المستوى الوطني، كما عملت على دعم التعاون الدولي لتوسيع عالميتها وتطبيق بنودها حسب نص وروح الاتفاقية، وإن جهود المملكة في هذا المجال تعد امتداداً لسياستها الثابتة الداعية لحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وضرورة التخلص منها باعتبار وجودها يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين ، وعاملاً مساعداً لزعزعة الاستقرار وعونا للإرهاب بكافة صورته، وبالإضافة إلى جهود المملكة على المستوى الدولي حيال تعزيز عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأدوات القانونية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وانتشارها فقد شاركت باهتمام في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط وبما يقود إلى جعل هذه المنطقة خالية من هذه الأسلحة الفتاكة .

وفي هذا الإطار تجدد حكومة بلادي دعوتها للمجتمع الدولي لتقديم الدعم في سبيل تحقيق هذا الهدف، كما تدعو في هذا السياق إلى الضغط على حكومة إسرائيل للمصادقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بأحكامها والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم لهذه المعاهدة ، حيث أن الرفض الإسرائيلي المستمر لأي تعاون في هذا الصدد يشكل عقبة أمام جهود دول المنطقة المشروعة لجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويخل بالجهود الساعية لبناء الثقة و إحلال السلام العادل والاستقرار في المنطقة.

ولا يفوتني هنا أن أعبر عن دعم بلادي الكامل للجهود المبذولة على مستوى الدول الأطراف و الأمانة الفنية لدعم عالمية الاتفاقية وتذليل العراقيل التي تعترض سبيلها ، والسعي نحو تحقيق هدف الاتفاقية في عضوية دولية كاملة ، وفقا لخطة العمل لدعم عالمية الاتفاقية التي بدأت أعمالها منذ عام 2003م وحققت إلى الآن نجاحا طيبا تمثل في انضمام 28 دولة للاتفاقية ، ليصبح العدد الإجمالي للدول الموقعة والمصادقة عليها 183 دولة ، أي ما نسبته 98 في المائة من سكان العالم ، وأشير هنا على وجه الخصوص إلى الاجتماع عالي المستوى الذي استضافته دورة الأمم المتحدة الماضية في شهر سبتمبر من العام الماضي وشاركت فيه المملكة إلى جانب العديد من الدول الأعضاء ، والذي أشار في بيانه الختامي إلى دعمه لمساعي المجتمع الدولي لتحقيق العالمية الكاملة والتطبيق الشامل وغير التمييزي لمتطلبات الاتفاقية.

وفي هذا السياق يود وفد بلادي إبداء تأييده لما أشار له سعادة السفير/ أوسكار راموس سفير كوبا في كلمته بإسم مجموعة دول عدم الانحياز والصين بخصوص سير أعمال المؤتمر وأن يسعى لتحقيق أهدافه المتمثلة في التأكيد على التزام جميع الدول الأطراف بالاتفاقية ، وإيلاء الاهتمام الكافي وبطريقة متوازنة لجميع موادها ونصوصها لتعزيز تطبيقها وتحقيق مقاصدها، وفقا لنص الفقرة الثانية والعشرين من مادتها الثامنة والتي أشارت إلى أن مؤتمر الاستعراض يهدف إلى إجراء دراسات استعراضية لسير العمل بالاتفاقية ، مع الأخذ في الاعتبار ما قد يكون استجد من تطورات علمية وتقنية ذات صلة بمجالات تطبيق الاتفاقية.

وفي مجال التزام الدول الحائزة بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية يود وفد بلادي التأكيد على الأهمية البالغة لهذا الموضوع وإنهاء جميع الدول الحائزة

تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية وفي الآجال النهائية التي سبق الاتفاق عليها، باعتبار ذلك مساهمة جادة في تنفيذ الاتفاقية وتعزيز لهدفها الرئيسي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية وبصورة شاملة و نهائية. ولا يفوتني هنا التنويه بما قام به عدد من الدول الحائزة من جهود لتنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص.

السيد الرئيس ،

سبق أن أشارت بلادي في مؤتمرات سابقة إلى أهمية بناء القدرات لتقديم المساعدة للدول المحتاجة سواء من قبل دول أطراف أخرى أو من قبل الأمانة الفنية للمنظمة ، مما يعد أمرا بالغ الأهمية ويساهم في تحقيق التزامات الاتفاقية وفقا لما ورد في المادة العاشرة منها، وتكرر بلادي دعوتها هنا إلى إعطاء الأولوية اللازمة وتخصيص الموارد الثابتة الكافية في ميزانية المنظمة لضمان استعدادها لتقديم الحماية والمعونة للدول المحتاجة في الوقت المناسب ، ولتمكينها كذلك من دعم الدول الأطراف الساعية لبناء كوادرها الوطنية وتأهيلها في مجالات الحماية من مخاطر المواد الكيميائية السامة .

السيد الرئيس ،

أود الإشارة إلى ما قرره مؤتمر الاستعراض الأول في عام 2003 م بخصوص إعطاء الأولوية لتطبيق بنود المادة الحادية عشرة والمتعلقة بالتعاون الدولي وتسهيل التبادل ونقل التقنية ، حيث أكد المؤتمر على أهمية التطبيق الكامل والفعال وغير التمييزي لمتطلبات هذه المادة ، وعلى التزام جميع الدول الأطراف بالمشاركة الكاملة في دعم وتسهيل تبادل الكيميائيات والتقنية والمعدات المتعلقة بها للأغراض الغير محظورة في الاتفاقية ، وإلغاء أية قيود أو عراقيل تعترض ذلك ، مما يشكل عنصرا ضروريا للتنمية الاقتصادية والتقنية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ويسهم بدوره في تعزيز عالمية الاتفاقية وفعاليتها.

وفي الختام أشكركم السيد الرئيس وأكرر لكم تمنياتي بالتوفيق في رئاسة هذا المؤتمر،،،

وشكرا لحسن استماعكم .